التنافس الأمريكي – الروسي في منطقة شرق المتوسط وانعكاساته على الأمن القومي العربي

وليد محمود أحمد النجو

أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

waleednajjo@gmai.com

الاستلام: ٢٠٢٢/٤/٤ **القبول: ٢٠٢٢/٥/٢٥**

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى تقصي الآثار السلبية التي تسبب بها التنافس الأمريكي – الروسي في منطقة شرق المتوسط على النسق المجتمعي بما وضع وحدة وسيادة الدول العربية في المنطقة المذكورة في خطر يهدد وجودها. وتكمن أهمية البحث انطلقت من أن معالجة مسببات الانقسام والتفتت الكامنة في المنطقة موضوع البحث ينبغي أن يمثل أولوية للساسة والقادة الحاكمين لبلدان المنطقة إذا ما رغبوا في الحفاظ على دولهم من الضياع. وتضمن البحث أربعة محاور تناولت التفرد الأمريكي في المنطقة ومن ثم عودة النفوذ الروسي وما تسبب به من تنافس بين القوتين وانعكاسات ذلك على مستقبل النظام الأمني العربي بعد عرضٍ لتداعيات الصراع في سوريا على الأمن القومي العربي. أما أهم الاستنتاجات فقد أشارت إلى أن التنافس الأمريكي–الروسي في المنطقة إنما هو على حساب الأمن القومي العربي ولا يعني تطوره إلى اشتباك عسكري بينهما وأن تواجد القوتين الأمريكية والروسية نجم عن تشرذم دول المنطقة بعد أن غامر بها حكامها فيما نأت مكوناتها السكانية عن مسؤولياتها تجاه أوطانها.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الامريكية؛ روسيا الاتحادية؛ الامن العربي.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

US-Russian Rivalry in Eastern Mediterranean and its Implications on Arab National Security

Assist. Prof. Waleed M. Ahmad Al - Najjo
Regional Studies Center / University of Mosul
waleednajjo@gmai.com

Received: 4/4/2022 Accepted: 25/5/2022

Abstract

The research aims to investigate the negative effects caused by the American-Russian competition in the eastern Mediterranean region on the societal pattern, including making the unity and sovereignty of the Arab countries in the mentioned region vulnerable to the danger threatening their existence. The importance of the research stems from the fact that it addresses the causes of division and fragmentation inherent in the region in question and should be a priority for the politicians and leaders ruling the countries of the region if they wish to preserve their countries from being lost. The research included four sections that dealt with the American exclusivity in the region and then the return of Russian influence and the competition it caused between the two powers and its repercussions on the future of the Arab security system after a presentation of the aftermath of the conflict in Syria on Arab national security. The key conclusions indicated that the American-Russian competition in the region is at the expense of Arab national security and does not mean its development into a military clash between them and that the presence of the American and Russian forces resulted from the fragmentation of the countries of the region after their rulers risked them while their population components distanced themselves from their responsibilities towards their homelands.

Keywords: USA; Russian Federation; Arab security.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة :

شكلت منطقة شرق المتوسط العربية ميداناً خصباً للاستحواذ والسيطرة – من جانب القوى المتوسعة إقليمياً ودولياً – سواء بفضل حدودها البحرية أو البرية الهشة، أو بفضل تنوعها الإثني والعرقي المتناقض والذي أضفت خلافاته وتشنجاته مزيداً من الوهن على النسيج الاجتماعي لهذه البقعة الجغرافية وعلى أنظمتها السياسية المتعاقبة الأمر الذي عزز من فرص نجاح التدخلات الخارجية للنيل منها.

بعد التفرد الامريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة، حاول الأمريكيون فرض السلام بالقوة على المنطقة على قدر ما كان الأمر متعلقا بأطراف الصراع العربي–الإسرائيأتي، وتطلب هذا الأمر ضمن سياقاته العملية، الانقضاض على مكامن النفوذ المناوئ للولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأجزاء العربية منها على سبيل المثال توجهات نظام الحكم في سوريا الحليف مع الروس، فكان فرض انسحاب القوات السورية من لبنان يسري ضمن هذه السياقات في ظل ضعف إمكانية إشهار روسيا الناشئة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق معارضتها للولايات المتحدة، الأمر الذي جعل البلاد السورية واهنة ومعرضة لإمكانية احتلالها من جانب الأمريكيين آنذاك سيما وأن نظامها الحاكم امتلك علاقات مع إيران التي عدتها الولايات المتحدة مع العراق على رأس الدول المعادية للمصالح الامريكية.

فرضية البحث:

انطلقت من أن ضعف مستويات الوعي لسكان هذه المنطقة ربما زاد من ضعف تماسك طبقاتها الاجتماعية الامر الذي ألقى بظلاله القاتمة على واقع أنظمتها السياسية، لكن حتى في ظل قوة الأنظمة السياسية التي سادت المنطقة، إلا أنها عرضة للمنال من الخارج لذا فإن التدخل الخارجي هو الذي قد تستثمر فيه القوى العظمى على قد ما يتصل الحالة السورية تحديداً بل وحتى الحالة العراقية على حدٍ سواء.

إشكالية البحث:

جاءت اشكالية البحث من تساؤل مفاده هل إن قوة التماسك المجتمعي في المنطقة موضوع البحث، كانت قادرة على التصدي للمعضلات الخارجية؟ أم أن الامر يفوق قدرات أهل المنطقة على مواجهة التدخلات الخارجية التي دائما ما استغلت ضعف البنية الاجتماعية والنفسية الناجمة عن العرقيات والمذهبيات المتعارضة التي وجدت نفسها جنباً الى جنب حتى في ظل رفضها لواقع كهذا.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي بجانب العنصر التحليأتي في عرض فحوى البحث بأمل تلمس ما يمكن من حلول تزيح هذا التنافس عن المنطقة او تُحَجّم من تداعياته على الأقل فيما يخص الحالة العربية في تضررها من هكذا أداء للقوى العظمى على الأراضي العربية في منطقة شرق المتوسط وتحديداً الحالة السورية.

هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية البحث المحاور الآتية:

الأول. التفرد الأمريكي في منطقة شرق المتوسط ما بعد الحرب الباردة.

الثاني. عودة النفوذ الروسي إلى سوريا في ظل التراجع الأمريكي.

الثالث. النظام الأمني العربي وتداعيات الصراع في سوريا .

الرابع.مستقبل النظام الأمني الإقليمي العربي بين الضعف الداخلي والتدخل الخارجي

المبحث الأول

التفرد الأمريكي في منطقة شرق المتوسط ما بعد الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٨٩-١٩٩١، تمكنت القوة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية من تثبيت الغرب كعنصر فعال ومنفرد في الجانب الشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسط، فلم تكن هناك قوة منافسة حينذاك قادرة على تهديد التواجد البحري للأسطول السادس الأمريكي في المنطقة[١].

بناء على ذلك، حاولت الولايات المتحدة استثمار ذلك التفوق من خلال تنظيم العلاقات الدولية بما هو متوافق مع رؤيتها ومصالحها الآنية والمستقبلية، فعلى سبيل المثال رسمت إدارة الرئيس الامريكي بيل كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١)، الملامح الرئيسة والأهداف الأساسية للنظام الدولي الجديد إذ أشارت استراتيجية الأمن القومي لعام ١٩٩٧إلى ضرورة الحيلولة دون سيطرة قوة مناوئة للولايات المتحدة على أية منطقة تعتبر مصالح استراتيجية للأمريكيين (مجموعة باحثين، ٢٠١٦، ٥٢-٥٦).

كان الرئيس الامريكي جورج بوش الاب (١٩٨٩-١٩٩٣) أول من أعلن قيام نظام دولي جديد بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ هدفه تحقيق الاستقرار العالمي حسب التوصيف الأمريكي، لكن طريقة التعاطي الأمريكية مع الهدف المعلن من إعلان قيام هذا النظام الدولي الجديد، أثارت قلق المجتمع الدولي[٢]، وبقدر ما تعلق الأمر بمنطقة شرق المتوسط فقد حاولت الولايات المتحدة استثمار أفول النفوذ الروسي بعد انتهاء الحرب الباردة لتعزيز نفوذها في منطقة شرق المتوسط على حساب النفوذ الروسي.

لقد أدارت واشنطن شؤون المنطقة بواسطة شبكة علاقات خاصة أنشأتها مع قوى إقليمية من أبرزها شبكتي علاقات ثلاثية الأطراف أنشأتها منذ فترة الحرب الباردة مع لاعبين إقليميين، الشبكة الأولى: الولايات المتحدة الأمريكية- تركيا- اسرائيل، والشبكة الثانية : الولايات المتحدة الأمريكية- مصر- إسرائيل، وكان الاستقرار النسبي

الذي تحقق في الجزء الشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط مستنداً بشكل كبير على المثلث الثاني الذي تشكل في سنوات السبعينيات من القرن الماضي حين قررت مصر بقيادة رئيسها الأسبق محمد أنور السادات (١٩٧٠–١٩٨١) تغيير سياستها الخارجية والتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى الى توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، فمصر هي الأكبر من بين الدول العربية ودائماً ما لعبت دوراً مهماً في الجزء الشرقي لحوض البحر المتوسط والشرق الأوسط وإفريقيا، لذا فإن انسحاب مصر من الحلف السوفييتي والائتلاف العربي المناهض لإسرائيل أدى إلى تحسين مكانة الولايات المتحدة بينما استمر وريث السادات الرئيس محمد حسني مبارك (١٩٨١–٢٠١١)، بنفس النهج المساند لأمريكا فقد كان التقاء المصالح بين الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل سبباً في الحفاظ على الهدوء النسبي في الجزء الشرقي من حوض البحر المتوسط (عنبار، د.ت).

لكن ما يعنينا هنا هو الحالة السورية التي تعرضت لتهديد من إمكانية شن الولايات المتحدة الامريكية لهجوم وشيك على الأراضي السورية للإطاحة بنظامها الحاكم عام ٢٠٠٥ استمرارا لهجومها الذي بدأته على العراق عام ٢٠٠٣ بهدف تطويع القوى السياسية الحاكمة في العراق وسوريا التي أظهرت مناؤتها للمصالح الامريكية في توقيتٍ بدا غريباً وغير واقعي في ظل جموح القوة الأمريكية وانزواء القوة الروسية المكافئة للأمريكيين فبدا الأمر مغامرة أكثر منها سياسة في ظل التوصيف الأمريكي للبلدين ضمن الدول المارقة (ناصر، د.ت).

لكن للأمر جذوراً تاريخية ساعدت البلدين المشار اليهما على تبني مواقف تعد إلى حد ما مجابهة للأمريكيين، وربما نظرت القيادات السياسية العراقية والسورية من منظور التراجع المكثف للقوة الامريكية خارجياً سيما في ولاية الرئيس بيل كلينتون التي ألزمتها متغيرات عنيفة في الساحة البلقانية على الالتفات اليها في ظل ضعف قدرات أوربا على كبح التهور العرقي والعقائدي الذي عصف بأوروبا الشرقية، لكن فترة حكم الجمهوريين لاحقاً في ادارة جورج بوش الإبن (٢٠٠١–٢٠٠٨)، فتحت أبواب الضرر

الذي تعرض له الاقتصاد الأمريكي نتيجة الأداء العسكري الامريكي الواسع خارجياً فضلاً عن التكاليف الباهظة للتدخلات الأمريكية عالمياً والتي سرعان ما وجد فيها الديمقراطيون فرصة سانحة للوصول إلى الرئاسة الامريكية عبر برنامج انتخابي ركز على الاقتصاد ودفع نحو تقليل نشاط الحضور الأمريكي خارجياً الأمر الذي استدعى تراجعاً في التحركات الأمريكية شرق البحر الأبيض المتوسط[٣].

واجه الحضور الفاعل للولايات المتحدة الأمريكية في شرق المتوسط تحديات عديدة منها على سبيل المثال ما يأتي:

أولاً: ضعف الحضور الأوربي عموماً والناتو خصوصاً في هذه المنطقة.

ثانياً: صعود التنافس على الهيمنة على هذا الحوض من قوى قطبية كونية صاعدة مثل روسيا والصين، شكلت درجة من التهديد على المصالح الأمريكية.

ثالثاً : استباحة بعض القوى الإقليمية لنفسها ملء الفراغ والانقضاض على بعض دول الإقليم بما أخل بالتوازن الاستراتيجي بين دول الإقليم.

رابعاً: ضغط الشركات الأمريكية للسيطرة على الثروة المتوقعة في المنطقة (مرقص، ٢٠٢١).

لمواجهة هذه التحديات وبهدف إنجاح الجغرافيا السياسية الجديدة رأى الاستراتيجيون الأمريكيون ما يأتي:

أولاً: ضرورة أن ينظر الى منطقة شرق المتوسط ككيان متماسك تحركه رؤية واحدة.

ثانياً: إنشاء مراكز تواجد أمريكية نوعية لإمكانية انطلاق سريع ليس فقط فى المجال العسكري وإنما تشمل العديد من المجالات النوعية كالاقتصادية والتجارية والأمن والسلامة.

ثالثاً: عدم الاكتفاء بالضبط الجوي أو عن بعد لهذه المنطقة بقدر ما يتعلق الأمر بالثروات الباطنية، وإنما بالتواجد الفاعل من خلال الحضور المكثف لشركات التنقيب وما يلزم ذلك من دمج وتعاون وتقاسم بين الشركات الأمريكية، فضلا عن زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية.

رابعاً: تشجيع الحوار المتوسطي.

خامساً: تدعيم القواعد العسكرية في منطقة شرق البحر المتوسط بأسلحة متقدمة وتقنيات مراقبة حديثة (مرقص، ٢٠٢١).

ويرى البعض على أن الذي دفع إلى تطبيق استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال شرق المتوسط هو ما يأتي :

أولاً : تعويض القرارات الخاطئة التى تمت خلال السنوات الأخيرة والتي برزت معها التناقضات الدبلوماسية والسياسية الأمريكية فى أكثر من ملف .

ثانياً: إتاحة الفرصة أمام شركات التنقيب الكبرى من تعظيم استفادتها مما يتضمنه حوض شرق المتوسط من ثروة أكيدة تُقدر بما يقرب من ٦٠٠٠ مليار متر مكعب من الغاز تمثل ما يقرب من ٣٥ % من احتياطي الغاز في العالم، وما يقرب من ١٠% من الإنتاج العالمي النفطي، إن هذه الاستراتيجية فرضت تغييرات فى الجسم الأكبر وهو الشرق الأوسط[٤].

لقد بدا أن هناك تراجعاً نسبياً في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً أرجعه البعض إلى الرغبة الأمريكية بذاتها لتخفيف الاعباء المالية اللازمة لتمويل العمليات العسكرية خارج الأراضي الأمريكية لا سيما بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وقد أمكن ملاحظة ذلك في أدارة الرئيس بيل كلينتون التي لم تتعرض حينها الهيبة الأمريكية خارجياً إلى ما ينتقص منها مثلما بدا الأمر واضحاً خلال ولايتي الرئيس الأمريكي باراك أوباما (٢٠٠٩–٢٠١٧)، التي بدأت فيها ملامح الهيبة الأمريكية تتعرض للكسر من خلال الفعاليات العسكرية الروسية إقليمياً ودولياً وهذا ما سيعرض في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

عودة النفوذ الروسي إلى سوريا في ظل التراجع الأمريكي

جاءت أهمية شرق البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لروسيا عبر أشكال متعددة لأنّه كان الطريق الوحيد لإظهار موسكو نفسها كقوة عائدة إلى السياسة العالمية ولاسيّما في الفترة التي تفرّدت فيها أمريكا بوصفها القوةً العظمى الوحيدة إبّان انتهاء الحرب الباردة، فصار شرق البحر الأبيض المتوسط هدفًا لروسيا الاتحادية في المنطقة، واكتسب وجودها العسكري في سوريا أهمية حيوية في ظل بقاء ميراث من العلاقات القوية التي بنتها موسكو مع القاهرة ودمشق في عهد الاتحاد السوفيتي السابق، فأرادت أن تزيد من نفوذها في العاصمتين العربيتين التي تربطها معهما روابط تاريخية، فيما شكّلت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط مفتاح روسيا لبلوغ هذا الهدف(٥).

توجهت أنظار روسيا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط من دون أن يكون لها ثقل في منطقتي الحجاز والخليج، ففي الأزمة اليمنية على سبيل المثال لم تقدّم روسيا المساعدات التي قدّمتها للحرب في سوريا، وأحسّت بالقلق إزاء عملية عاصفة الحزم(٦)، التي أُطلِقت لمحاربة الحوثيين عام ٢٠١٥، ودعت إلى الحلّ بالحوار، ومع حلول عام ٢٠١٦، ظهرت مزاعم بأنّ روسيا اتّفقت مع إيران لدعم الحوثيين في اليمن، ورغم هذه المزاعم، لم يحصل تقارب روسي إيراني في اليمن كما هو الحال في سوريا، إذ كان شرق البحر الأبيض المتوسط الهدف الرئيس للسياسات الروسية ومن خلاله سعى الروس الى النزول إلى البحار الدافئة التي لها توجهات في الماضي القديم لسياسات بلادهم، ومن خلال هذه المنطقة أرادت روسيا أن تحقّق مكاسبها في منطقة الشرق الأوسط(٧).

بدأت روسيا باستعراض قوتها على الساحة الدولية باعتبارها دولةً تريد توسيع نفوذها في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، هذه المنطقة عدت ذات أهمية

استراتيجية لموسكو حيال دول الشرق الأوسط، وشكلت الأزمة السورية في الأعوام الماضية خير دليل على ذلك من خلال نواتج العنف والاضطرابات الناجمة عن تداعيات الازمة المذكورة وامكن في هذا السياق ملاحظة أن إدارة الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين قد حددت لها هدفان في سوريا:

الاول، أن موسكو تريد الحفاظ على وجودها في سوريا لحماية قواعدها العسكرية.

الثاني، يتجلّى في رغبتها زيادة ثقلها الاقتصادي في البحر المتوسط ومن ثَمّ يتّضح أن الهدف الأساسي للوجود الروسي في سوريا ليس دعم نظام الأسد، بل حماية مصالحها في منطقة شرق البحر المتوسط، لهذا فليس النظام السياسي في دمشق كائن في سلّم أولوياتها الاستراتيجية، بل موانئ اللاذقية وطرطوس(٨).

لقد وجدت روسيا الاتحادية في منطقة شرق المتوسط مجالاً للكشف عن قدراتها السياسية والعسكرية، وبرز ذلك في الدعم الروسي للنظام السياسي في سوريا على مدى سنوات، ففي خطاب الزعيم الروسي فلاديمير بوتين أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ أيلول ٢٠١٥، كشف بوضوح عن قلقه وانزعاجه مشيراً إلى أن روسيا الاتحادية لا يمكن أن تسمح باستمرار الأوضاع المضطربة إقليمياً، وبعدها بيومين تم الإعلان عن القرار بالتدخل العسكري المباشر في سوريا، وهو قرار إقليمي في نطاقه الجغرافي لكنه عالمي في دلالاته وأبعاده السياسية، فقد سعت منه موسكو إلى تحقيق عدة أهداف منها:

١– الالتزام الروسي بدعم الحلفاء، وذلك خلافاً للمواقف الأمريكية تجاه حلفائها، وأنها اي روسيا لن تسمح لقوى خارجية بإسقاط نظام حكم حليفٍ لها.

٢ –إحداث تغيير في توازن القوة العسكرية على الأرض بعد الخسائر التي تعرضت لها القوات السورية في ٢٠١٥، وذلك تمهيداً للبحث عن حل سياسي لأن خارطة توازن القوى على الأرض تؤثر في شكل الحل ومحتواه.

٣ –إثبات القدرة اللوجستية الروسية على نقل المعدات العسكرية بكفاءة، فضلاً عن القدرة الاستخباراتية على إتمام النقل بسرية وبسرعة.

٣ – التأكيد على جدية روسيا فيما تسميه مكافحة الإرهاب باعتباره خطراً على الأمن الدولي، وعلى الأمن الروسي.

٤ – تعزيز الوجود الروسي في المياه الدافئة بالبحر الأبيض المتوسط، وهذه المنطقة تمثل الحزام الجنوبي لأمن روسيا.

٥ – أخذ زمام المبادرة وإثبات القدرة على تغيير الخرائط السياسية وتوازنات القوى الإقليمية وتعزيز موقف روسيا في مناطق نفوذها، ووضع حدود للتدخل الأمريكي في مجال روسيا الحيوي.

٦ – إحراج الولايات المتحدة الأمريكية، وإبراز تخاذل موقفها وعدم جديتها في ما يعرف بمكافحة الإرهاب (هلال، ٢٠١٥).

لقد تبوّأ الوجود العسكري الروسي وسياسات الطاقة مكانًا مهمًّا في الاستراتيجية التي تتبعها روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وقد تأثرت هذه السياسات مباشرةً بالعلاقة التي طوّرتها موسكو مع القوى الإقليمية، إذ بنت تقاربًا مهمًّا مع تركيا وإيران، بينما تزعزت التوازنات في الشرق الأوسط عبر الإستراتيجية الروسية الجديدة (الشيخ، ٢٠١٧).

لقد لعبت روسيا دور الوساطة في بناء تحالفات جديدة في المنطقة[٩] نتيجة تقلّص النفوذ الأمريكي، وبفضل العلاقة القريبة التي بنتها موسكو مع إيران، استطاعت روسيا أن تحصل على النتائج المرجوّة من الحرب السورية، وأن تقلّل من ثقل البيت الأبيض في الشأن السوري، من هنا بدأ الروس بمحاولاتهم تغيير التوازنات القائمة في منطقة الشرق الأوسط عبر تحركاتهم في منطقة شرق المتوسط ضمن استراتيجيتهم المشار اليها مما جعل المكتسبات الأمريكية في خطر، وقد أثّر هذا الوضع في علاقات التحالف في المنطقة عندما تحوّل عامل النفوذ لمصلحة موسكو. في إطار هذا المشهد تتجلى تصورات روسيا المستقبلية في شرق البحر الأبيض المتوسط على النحو الآتي:

١– حماية موانئ طرطوس واللاذقية في سوريا.

٢ – مواصلة العلاقات القريبة مع تركيا، وبناء تحالفات جديدة في المنطقة من أجل زيادة نفوذها في الشرق الأوسط.

٣ – حماية موقعها المشترك مع إيران والاستمرار في التعاون العسكري.

٤ – نقل موارد الطاقة من شرق البحر الأبيض المتوسط عبر تركيا وإيران.

٥ – الاستمرار في العلاقات الحسنة مع دول المنطقة لصالحها.

٦ – تحقيق التقارب مع مصر في المجالين العسكري والاقتصادي.

٧ – العمل على الحد من الضغوطات الإسرائيلية عبر سوريا.

٨ – ملء الفراغ الذي خلفه النفوذ الأمريكي والذي بدأ ينحسر تدريجيًّا في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتحول في نهاية المطاف إلى قوة تملك النفوذ الأكبر في المنطقة.

إنّ العلاقات الروسية المتطورة مع قوى إقليمية قوية[١٠]، تحمل أهميةً كبرى لروسيا بسبب سياساتها الرامية لبناء نفوذ لها في المنطقة، وخير مؤشر على ذلك، التقارب الذي حصل بين موسكو وأنقرة، إذ تعدّ موسكو هذا التقارب تعاونًا مع حليف جديدٍ لتوسيع مجال نشاطها في شرق البحر المتوسط في الوقت الذي تجد فيه أنقرة نفسها مضطرة لبناء علاقات مع لاعبين جدد بسبب السياسات الأمريكية السيّئة تجاهها، وإذا ما اخذنا بنظر الاعتبار عدم تجاهل حقيقةَ أن تركيا تُعَدّ أحد أقوى البلدان في حلف الناتو، فأنه يمكننا القول إنّ مستقبل العلاقات الثنائية بين أنقرة وموسكو، يحمل أهمية كبيرة بالنسبة لحملات روسيا في شرق البحر المتوسط من جهة الأزمة السورية[١١].

راقب الغرب بدوره عن كثبٍ هذه الروابط القوية بين تركيا وروسيا واتساعها لتشمل التجارة والدفاع العسكري، ولوحظ في هذا السياق ابتعاد أنقرة عن حليفها القديم أمريكا بسبب سياسات هذه الاخيرة في عهد الرئيس باراك أوباما فقد كان لسياسة واشنطن هذه دور كبير في التقارب بين أنقرة وموسكو والتي رغبت واشنطن في تركهما يواجهان تعقيدات الحرب في سوريا بينما اكتفت هي في تامين مصالحها دون بذل الخسائر[١٢].

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الوجود الروسي في الشرق الأوسط هو في المستوى المقبول من حيث تهديده للمصالح الامريكية، لكنه يعقد تحقيق هذه المصالح ويضر إلى درجة أن السياسة الروسية مدفوعة بهدف الحد من نفوذ الولايات المتحدة والإضرار بمكانة الولايات المتحدة، ومن المرجح أن تنظر الولايات المتحدة في تصرفات روسيا في الشرق الأوسط من خلال منظور منافسة القوى العظمى فيما تواجه إسرائيل المفارقة المتمثلة في الرغبة في الحد من التقليل من المشاركة العسكرية الأمريكية (وإن لم يكن بالضرورة المشاركة الدبلوماسية) في الشرق الأوسط بينما تحتاج في الوقت نفسه إلى درجة من المشاركة مع روسيا[١٣]، على الأقل لمنع الأخيرة من تقييد حرية إسرائيل في العمل في منطقة الشرق الأوسط لا سيما في سوريا وأماكن أخرى، فالاستراتيجية الإسرائيلية لا تنبع من منافسة القوى العظمى، لكنها ترتكز على مقتضيات إدارة الأزمة السورية ومنها تنطلق الى الإقليم العربي الشرق أوسطي لتنال من مكامن الضعف العربي وهذا ما سيعرضه المبحث الثالث.

المبحث الثالث

النظام الأمني العربي وتداعيات الصراع في سوريا

لا يمكن الحديث عن النظام الأمني العربي وانعكاسات الصراع في سوريا بمعزل عن متغير ساهم في إحداث تصدع في النظام الأمني العربي نجم عن تداعيات الأحداث التي رافقت دخول القوات العراقية الى الكويت عام ١٩٩٠، ومن ثم الاختراق الذي حصل في القرار العربي لصالح استخدام القوة ضد العراق مما جعل الأمن العربي رهينة بيد غير أهله وزاد ذلك التصدع إبان ضعف النظام السياسي العربي عن مواجهة قرار الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، لتتشظى أجزاء كبيرة من هيبة الأمن القومي العربي(١٤).

اذن فالحالة السورية لا تعبر عن بدء انهيار النظام الامني العربي بقدر ما سبقتها الى ذلك تداعيات الغزو الامريكي للعراق وما تبعه من فقدان ما تبقى من هذا النظام الامني بعد اختلال معادلة القوة في المنطقة العربية وما يجاورها إقليميا لصالح اضمحلال مبدأ التكافؤ في القوة بين العرب وإسرائيل على سبيل المثال(١٥).

من جانب اخر هناك ما يتصل بمفهوم الأمن القومي العربي من حيث البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأنظمة العربية ذات السلطة المستديمة، وإذن هناك مسالة مهمة في هذا الشأن، فالحديث عن تماسك النظام الأمني العربي لا يعبر بالضرورة عن الواقع حتى عندما كان ذلك النظام في عِزِّه، فالأمن القومي العربي إنما يبدأ عسكرياً وينتهي اقتصاديا واجتماعيا، وعندما نخوض في تلك التفاصيل فأننا قد لا نرى أمناً قومياً عربياً بالمفهوم الذي روجت له الأنظمة العربية التي لم تكن تعني به إلا ما يصون أمن سلطتها وديمومتها بغض النظر عن الاختراق الخارجي وما يتصل به من مسببات، وربما نكون هنا بمواجهة حقيقة غير مستساغة عن وهم الأمن القومي العربي في حالته المعتلة التي لا تتطلب سوى صدمة سياسية أو عسكرية لينكشف معها مدى ضعف النظام الأمني العربي في إشهاره لحالة التصدي والمجابهة ضد الراغبين بالنيل منه(١٦).

نعود هنا الى الأزمة السورية وتداعياتها الواضحة على تماسك دولتين رئيسيتين في المشرق العربي وهما سوريا والعراق فضلاً عن تأثيراتها على دول عربية مجاورة، لكن ما يعنينا هنا هو الحالة السورية وتداخلاتها مع الحالة العراقية وانعكاسات ذلك على الأمن القومي العربي .

لقد تجاوزت هذه الأزمة في تأثيرها كثيراً من الأزمات العربية منذ العام ١٩٤٨، وربما منذ الحرب العالمية الأولى، إذ أدخلت الأمن القومي العربي في إعادة تعريف تاريخي[١٧]، فبدا أنها أعادت تعريف التهديدات كماً ومضموناً واتجاهاً، فقد تجاوزت التهديدات والمخاطر، الجغرافية السورية لترتدي نطاقاً إقليمياً لا لبس فيه ثم ما لبثت ان أخذت منحىً أكثر اتساعاً لامست في بعض من أبعادها المدى الدولي .

بعد سوريا ذاتها، أصبح كل من الأردن ولبنان والعراق في عمق مؤثرات الأزمة السورية، على نحو كان يصعب تعريف أمن أي من هذه الدول بمنأى عنه، وبدرجة أقل وضوحاً، بدت كل من مصر وتونس وفلسطين، وأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مرمى الأزمة السورية، أما خارج النطاق العربي، فقد أصبحت دول غرب البحر المتوسط، إضافة إلى تركيا وقبرص واليونان، تحت وطأة هذه الأزمة، وإن بدرجات متفاوتة، ومن ثم، أضحى النظام الدولي عامة معنياً بشكل أكبر بمؤثرات الأزمة، وبدا من الصعب تعريف أمنه بمعزل عن تطوراتها وتداعياتها (المرهون، ٢٠١٦).

إن ما يُمكن قوله على نحو مجمل عن الأمن الدولي عامةً يُمكن إسقاطه بشكل تفصيلي على الأمن القومي العربي، فهذا الأمن أضحى في مرمى شظايا الأزمة السورية (الحمامصي، ٢٠١٦)، ليس فقط نتيجة لتأثر عدد كبير من الدول العربية بهذه الأزمة على نحو مباشر فحسب، بل كذلك لتداخل مؤثراتها بالأمن المجتمعي العربي الذي أصبح أحد ضحاياها.

إن مضمون الأخطار الناجمة عن الأزمة السورية هو فريد من نوعه، وربما لا نجد مثيلاً له في التاريخ العربي المنظور، هذه المخاطر المذكورة بدت وأنها منظومة متصلة من التهديدات الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية ومنذرةً بتصدعات هائلة في

التماسك المجتمعي الإقليمي والمحلي العربي، وتجلت أولى هذه المخاطر في اندلاع التطرف الفكري الذي انساح في الجغرافية العربية زارعاً الشقاق ودافعاً باتجاه الانقسام الأهلي وماحياً لمفهوم الدولة عبر إضرام أعمال العنف الهائلة التي عززت النوايا المستترة والظاهرة لعناصر تفتت الدولتان سوريا والعراق ولم تنحصر المخاطر هذه في الضرر المباشر الناجم عنها، بل امتدت لأبعد من ذلك من حيث أنها زعزعت ركائز السلم الاجتماعي ونالت من سلم الأولويات الوطنية، وزادت من درجة التشظي القومي، فضلا عن إثارة الاستقطاب المذهبي والعرقي والدفع به دفعاً ممنهجاً من جانب مجموعات التطرف بهدف إثارة الكراهية، وقد نجحت هذه القوى في تحقيق قسط من أهدافها على جناح الأزمة السورية وفي سياق حيثياتها (المرهون، ٢٠١٦).

لا يمكن فصل مفهوم الأمن الإقليمي العربي بشقه العراقي عن شقه الآخر السوري، فبقدر ما ساهم الغزو الأمريكي للعراق وإلغاء الدولة العراقية في ازاحة القوة العراقية لصالح الراغبين في إضعاف الأمن القومي العربي داخلياً وخارجياً، فإن الحرب في سوريا وعليها ساهمت في النيل من القوة العربية وإن بشكل أقل قوة من الحالة العراقية مما ساعد في اختلال التوازن الاستراتيجي الإقليمي (سلمان، د.ت) لصالح القوى المناوئة لهذين البلدين.

إن خطورة الازمة السورية تكمن في إنعاش تفتيت الدول العربية المشرقية على نحو أمكن فهمه من خلال السياسة الامريكية وحتى الروسية في إطار أداءها على الجغرافية السورية بشكل ربما تفقد معه بعض بلدان المشرق العربي صورتها الموحدة والمستقلة إلى غير رجعة، لكن هذا لا ينفي بالضرورة أن الأنظمة السياسية العربية في البلدان موضوعة البحث والتقصي معفية من دورها في وصول الحال إلى السوء الذي أمكن معه إختراق أمنها الوطني والإقليمي على حد سواء، فعلى سبيل المثال وبقدر ما يتعلق الأمر بالحالة السورية يمكن ملاحظة أن الولايات المتحدة استثمرت في حالة من تنامي الادوار الفاعلة لـ لاعبين سياسيين اقليميين (عثمان، ٢٠٢١، ١٦٧–١٦٨)، فضلا عن الاستثمار الأمريكي في اندفاع تركيا لتقدم نفسها بقوة في عالم صنع مستقبل الانظمة في المنطقة، هذا الاستثمار الامريكي نجم عن احتدام الخلافات

للأطراف أعلاه وصولاً إلى درجة التصادم على الأرض السورية مما أضفى مزيداً من الضعف على بنية النظام السياسي العربي فأكتسى الحاضر العربي بمنظوره الحالي والمستقبلي بضبابية حول مصير دول المنطقة العربية ومثيراً لمخاوف تنذر باقتلاع ما بقي من أسس التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة العربية وبين خصومها المتربصين بها.

هذه الهشاشة الكامنة في البناء السياسي والمجتمعي العربي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تدخل روسيا والولايات المتحدة بشكل علني ومباشر في الأرض السورية لتزيل معها ما تبقى من أوراق تغطي عيوب الأداء السياسي العربي في تفاعله مع الأزمات الدولية أو الإقليمية في النظام الدولي الجديد[١٨].

لقد قدمت لنا الأزمة السورية حالة غريبة من حالات التنافس الدولي في إطارها، ففي الوقت الذي اعتقدت دمشق، أنه من خلال إشهارها القوة الروسية لتفادي العاصفة الامريكية، يمكنها الاستثمار لأجل تحقيق مصالحها هي على حساب تناقض مصالح الطرفين المذكورين، إلا أن الوقائع على الأرض برهنت على ضعف في التصور السياسي والاستراتيجي للقائمين على القرار السياسي في سوريا، فالتنافس الروسي – الأمريكي لم يتطور إلى نزاع بل تحول إلى حالة من التفاهمات الضمنية لأجل تحقيق مصالحهما الخاصة فيما لم يجني النظام السياسي العربي سوى مزيداً من الفوضى التي أطلقت ضغائن متراكمة لفئات طارئة على التكوين المجتمعي لتعبث بمفهوم الدولة (محمد نادر العاني، ٢٠١٩).

بالتوازي مع ذلك كله، كان من نتائج الأزمة السورية الدفع باتجاه تشكيل مناخ كثيف من الاستقطاب داخل النظام الإقليمي العربي، وفي ظل هذا الاستقطاب، تشرذم النظام العربي وانقسم على نفسه، وبات أكثر بُعداً عن الوفاق ووحدة الصف التي ينشدها، وهذا الانقسام على الذات مثّل سبباً آخرا لتردي النظام الإقليمي العربي الذي رغم أنه متغيّر تابع للمتغيّر الرئيسي، لكنه ما كان ليقل خطورةً وضرراً عنه.

المبحث الرابع

مستقبل النظام الأمني الإقليمي العربي بين الضعف الداخلي والتدخل الخارجي

لا يزال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محدّدة لمفهوم الأمن القومي، ففي الوقت الذي ظهرت فيه مفاهيم للأمن القومي في كثير من الدول بوضوح كالأمن القومي الأمريكي والفرنسي وغيرها، فإننا نلحظ غيابا لما يمكن الإجماع عليه حول المفهوم العربي للأمن القومي، ودون الدخول في تفصيلات ذلك، فقد تحددت ثلاثة اتجاهات متباينة: الأول، نأى عن فكرة الأمن القومي العربي، والثاني نظر إلى المفهوم في إطار ما يجب أن يكون، في حين نظر إليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي (الكيلاني، ١٩٩٦، ٥٣).

إن أهم ما أمكن ملاحظته في هذا الشأن، هو غيابٌ لاستراتيجية أمنيةٍ عربيةٍ واضحةٍ، فالمشكلة بدت في نزوع كل دولة عربية وحدها لصياغة مفهوم منفرد لأمنها، الأمر الذي عزز من الحالة القطرية أكثر فأكثر في العديد من الدول العربية نتيجة عدم قدرتها على مواكبة المتغيرات الدولية، فقد تفتت العالم العربي، وما عاد هناك إدراك حقيقي في أن المخاطر تهدد الجميع في المنطقة العربية ولا يمكن لأية دولة ولا لأي كيان وحده التصدي لما يهدد الأمن القومي العربي (حسن العاصي، ٢٠١٧).

تأرجحت قوة النظام الأمني العربي بين القدرة على التأثير إقليمياً أو عالمياً، وبين ضعف هذا التأثير إن لم يكن انعدامه، والحالة الثانية كانت هي الأكثر شيوعاً، فعلى سبيل المثال لم تبد الدول العربية رغبات واضحة في تحقيق النسق العربي عندما يواجه الأمن العربي حالة من التحديات التي توجب بذل قدر من التنازلات لصالح تسويق موقف عربي موحد ينظر إليه على أنه يمثل تحالفاً عربياً قوياً قادراً على معالجة الإشكاليات العربية الداخلية وبنفس الوقت يمتلك ردعاً قويا تخشى معه القوى الإقليمية والعالمية الاقتراب منه، ولعل الحالة العراقية والحالة السورية هي نموذج مثالي من التحديات التي واجهها الأمن الإقليمي العربي في سياق تصديه لمعالجة

الازمات العربية عند تعرضها للتدخل الخارجي، لكن بنفس الوقت ينبغي النظر إلى ذلك من خلال مؤسسات العمل العربي المشترك التي كانت شبه معطلة إبان مواجهتها للأزمات العربية، وفي هذا الاتجاه يمكن اعتبار أن الحدث الأبرز الذي أحدث تصدعاً خطيراً في الأمن القومي العربي هو الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الذي نجم عنه ضياع هيبة هذا الأمن بعد أن لم يؤخذ بالحسبان عربياً (خالد العموش، ٢٠٠٨).

كان من نتائج ما تقدم أن شهدت العلاقات العربية– العربية تمزقاً لم تعرفه من قبل فضلاً عن غياب التضامن العربي وضعف معالمه فقد امتد الشلل إلى المؤسسات القومية الأمر الذي أدى إلى نشوء الظواهر الآتية:

١ – انهيار الأمن القومي العربي، مفهوماً وبنيةً ومؤسساتٍ وقدرات.

٢– انحسار المد القومي، فكراً وعملاً ومؤسساتٍ، في مقابل ترسخ القطرية، فكراً وعملاً.

٣ – نزوع القطرية إلى الإستقلالية في علاقاتها الخارجية، دون النظر إلى انعكاسات ذلك النزوع على المصالح القومية.

٤ – تفاعل المصالح القطرية مع المصالح العالمية، والأميركية بالذات، وهو ما أفرز ما سمي حق الاستعانة بالقوات الأجنبية لمواجهة حالات محددة بالأمن القطري، أو لملء فراغات ناجمة عن الخشية من حدوث تلك الحالات.

٥ – ظهور نوعية جديدة من التهديدات الإقليمية، إذ أصبحت هذه التهديدات متوقعة من الصديق والعدو.

٦ – دخول دول المنطقة في دائرة التأثير الأميركي وتناثرها على مساحة الدائرة، التصاقا بالمركز أو قرباً أو بعداً منه، ولكنها جميعها تدخل في هذه الدائرة ويستقر كل منها في مكان ما منها (مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٦).

بناء على ذلك حدث ثمة فراغ استراتيجي مرفق بتعطل القدرات العربية فيما يتعلق بالصراع العربي خارجياً، وتأكيد المصداقية الأميركية في الدفاع عن مصالحها،

من هنا سهَّل على القوى الفاعلة في المنطقة وبخاصة الولايات المتحدة سيطرتها على المنطقة و من ثمَّ التحرك لملء الفراغ الاستراتيجي (العربي) ببديل إقليمي كانت القوى الغربية طرحته منذ الخمسينيات حتى التسعينيات من القرن الماضي مرات عدة وبأشكال ومكونات مختلفة وفشلت في ترويجه حتى إذا توافرت لها الظروف المناسبة، أخرجته في التسعينيات في مشروع الشرق الأوسط الكبير وأوكلت إلى قوى إقليمية مهمة الدعوة إليه وتكوينه في مثال آخر على التحديات الخارجية التي تعرض لها الأمن القومي العربي(١٩).

لقد رافقت الدعوة إلى المشروع أعلاه بروز ظاهرتين:

١ – ظاهرة العداء للعروبة في بعض أنحاء العالم العربي من جانب المكونات الاخرى، وإقبال معظم الدول العربية على التحلل من الالتزامات القومية العربية، فضلاً عن توهين الارتباط بالمؤسسات القومية نفسها .

٢ – الظاهرة الثانية، هي تحول الأمن القومي العربي إلى دائرة مقطعة الأوصال وفارغة من القدرات الفاعلة تعصف فيها النزاعات والصدامات المسلحة بمختلف أشكالها وأنواعها ولا يُستدعى الأمن القومي العربي الآن إلا من أجل التذكير بالهزائم التي تحل به، أو المخاطر التي تهدد ما بقي منه (مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٦).

بناء على ما تقدم يطالعنا التساؤل الاتي:

هل الوضع العربي الحالي بما يشهده من حالة تشرذم وتفكك، يجعل من الأمن القومي العربي أمرًا واقعياً ؟ تستدعي الإجابة على ذلك، مناقشة أهم المتطلبات اللازمة لصيغة نظرية الأمن القومي العربي، ومن هذه المتطلبات ما يأتي:

١– مدى توفر وامتلاك الإرادة السياسية.

٢– تحديد ماهية المصالح القومية العربية.

٣– الوقوف على طبيعة التهديدات الحقيقية التي تواجهها الدول العربية.

٤– الإقرار فيما إذا كان هنالك عدو حقيقي وآخر وهمي، وثالث محتمل.

٥– صياغة التحالفات الممكنة التي تحقق الأمن القومي العربي.

٦- تحديد المتطلبات ومقارنتها بما يمكن تطبيقه وتحقيقه.

٧- وضع الخريطة الشاملة لنظرية الأمن القومي العربي (المنير، ٢٠١٦).

هذه المتطلبات المذكورة تواجهها إشكاليات عدة منها ما يأتي:

١. تشابُك العناصر التي تُشكّل الأمن القوميّ مما يجعلُ عمليّة رصدها أمراً صعباً.

٢. تَنوّع الأنظمة السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية للدول العربية.

٣. استخدام مَفهوم الأمن القوميّ العربيّ بصورةٍ تُظهره بأنّه يَحمل الكثير من الدّلالات والمَضامين المُتناقضة.

٤. ارتباط مفهوم الأمن القوميّ تاريخياً بالحروب وتَبريراتها الاستعماريّة وما جلبت للعالم العربي من قمعٍ داخليّ.

٥. تشكيل القوى الدّفاعية للدولة عبر الوَسائل المستوردة من الخارج، ممّا يَزيد من صعوبة اتّخاذ القرارات السياسية لكل دولة ويفرضُ قيوداً على حُريّة العمل العسكري.

٦. تفضيلُ بعض الأقطار العربية الأمن القطريّ الخاص بها على الأمن القوميّ.

٧. تحوّل الأموال العربيّة إلى الأسواق الأجنبيّة وغياب التطوّر في التّكنولوجيا فضلاً عن فشل التّنمية وخُططها (خضر، ٢٠١٧).

لقد وفر ذلك مناخاً مناسباً للعديد من القوى الدولية والإقليمية في التدخل في الشأن العربي لإيجاد عمق استراتيجي لها من خلال تعقيد خارطة الصراع في المنطقة بما يحقق لها مكاسب استراتيجية حتى تظل هذه الدول منشغلة بخلافاتها بما يعيق مشروعها التنموي ويضعف من قدراتها الدفاعية ويستنفذ قوتها العسكرية، هذا الوضع جعل من مفهوم الأمن القومي العربي قضية تشبه الأمنية التي تستعصي على التحقق (حسن العاصي، ٢٠١٧).

سيظل البعد السياسي للنظام الأمني العربي هو الأهم في معادلة الأمن القومي العربي أكثر من الأركان الأخرى نظراً لارتباطه الوثيق بالنظام الاجتماعي العربي في بعض البلدان العربية المتنوعة الإثنيات والعرقيات، والتي من السهولة تغذية تمردها خارجياً الأمر الذي ربما يعصف بمنظومة الأمن القومي العربي،

فمعادلة الأمن السياسي والاجتماعي هي الأخطر عند اختلالها إذا ما قورنت بمعادلات الأمن الأخرى لأنه سيفضي إلى انقسام الدولة العربية الواحدة ومن ثم تبعثر قوتها وعوامل ردع أمنها الوطني بوجه القوى المحلية عرقياً وعقائدياً العابثة بتماسكها من خلال التدخلات الخارجية وهذا ما جسدته الحالة السودانية سابقاً وتجسده الحالة السورية والحالة العراقية الآن (عبدالعال، ٢٠١٨).

خـاتـمـة :

تعد منطقة الشرق الأوسط من البقاع الجغرافية العالمية القابلة للتأثر بمتغيرات النظام العالمي بحكم محدودية قدراتها وإمكانياتها وضعف تماسكها اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً واتساع نطاق أزماتها المجتمعية التي أطلقت نزعات مذهبية وتحركات انفصالية وجماعات مسلحة تمددت في أكثر من بلد شرق أوسطي بفعل التغذية الخارجية .

تقدم لنا الأزمة السورية حالة من صراع الإرادات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا الاتحادية التي نظرت للأزمة في سوريا من منظور أمنها الإقليمي من حيث أن سوريا تعد من أواخر قلاع النفوذ الروسي في شرق المتوسط ولا تريد روسيا القبول بتجريدها من هذه البقعة.

نشرت هواجس الأمن الروسي مخاوفها من القرم وأوكرانيا وجورجيا وصولاً إلى المياه الدافئة السورية، فالمجال الحيوي للأمن الروسي لا يمكنه تحمل الانتكاسات التي لو كانت قد استمرت مثلما بدأت عقب تفكك الاتحاد السوفييتي، فأنها تنذر بتدمير الهيبة الروسية المتوارثة عالمياً .

بالمقابل، تدرك الولايات المتحدة ما لسوريا من أهمية بالنسبة لروسيا وأن استفزاز الروس في سوريا ينبئ بمخاطر جسيمة تنجم عن احتمالية حدوث احتكاك بين الروس والأمريكيين .

أمكن قراءة التدخل الأمريكي في الأزمة السورية من خلال أداء الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩–٢٠١٦) التي رغبت في تغيير النظام في سوريا لكن دون التدخل المباشر، غير أنها دفعت بأتجاه تكوين مجاميع مسلحة لإستنزاف

القوات المسلحة السورية، وعلى الرغم من شعارات إدارة أوباما بأن النظام في سوريا فقد شرعيته وأن على الرئيس السوري أن يرحل، إلا أن أداء إدارة أوباما لم يكن بمستوى قوة تصريحاتها.

إن الذي اهتمت له الإدارة الامريكية هو استمرار حالة الأمن والهدوء على حدود إسرائيل مع سوريا فضلاً عن انتهاز فرصة ارتكاب الأخطاء من جانب النظام في سوريا للإيقاع به ولكن دون الاجهاز عليه بل دفعه بالاتجاه الذي تخطط له الإدارة الأمريكية، وفي هذا السياق استثمرت الولايات المتحدة بخطأ استخدام الجيش السوري للأسلحة الكيمياوية مما وضع النظام أمام خطر التغيير بالقوة المسلحة الأمريكية المباشرة فتدخلت روسيا على الخط مباشرة وأعطت ضماناتها لتعهد النظام بتسليم ترسانته الكيماوية لتدميرها، وهكذا ألجمت الولايات المتحدة مكامن قوة النظام وجردته من أسلحته الاستراتيجية على نحو ضَمِن أمن حلفائها .

بعد أن تيقن الأمريكيون من أن مقدرات الأزمة السورية أضحت بأيديهم بنسبة كبيرة، عمدوا إلى إضعاف المنضوين في معسكر المعارضة المسلحة للنظام، هذه السياسة الأمريكية أنتجت نظاماً حاكماً ضعيفاً جنباً إلى جنب معارضةٍ سياسيةٍ وعسكريةٍ ضعيفة، لكن أنتجت أيضًا فصائل عسكرية حصلت على دعمٍ وتمويلٍ وتسليحٍ أمريكي ساهمت في إلحاق الضرر بالأمن القومي العربي من الداخل .

لم تتحقق فرضية الاشتباك العسكري الأمريكي– الروسي على الأراضي السورية في ظل التنافس بينهما، بل تحول التنافس إلى نوع من التفاهمات الضمنية بين الطرفين، لكن الذي تحقق هو ضرب أسس الدولة السورية كدولة قائمة كما حصل مع الدولة العراقية، وعلى الرغم من ان كلا النظامين السياسيين في البلدين أسهما في بعضٍ من تردي الواقع الاجتماعي والاقتصادي والأمني في بلديهما، إلا أنه في ظل غياب الإطار السياسي القادر على حل الخلافات أو ضبطها فإن النظام الإقليمي الشرق اوسطي– العربي فسح المجال لظهور النزاعات ومهد الطريق أمام الاختراق الخارجي لأنماط متضادة من تدخلات القوى الدولية تحت ذرائع كامنة في البناء

المجتمعي العربي الأمر الذي أنتج لنا في بعضٍ من تداعياته ما سبق وأن عرف بالربيع العربي.

الهوامش

(١) يتمركز هذا الأسطول عادة في وسط البحر المتوسط أو الجزء الشرقي منه ويوجد مقر قيادته بمدينة نابولي الإيطالية ويتكون من حوالي أربعين قطعة بحرية تديرها قوة تقدر بنحو ٢١ ألف عسكري (الأسطول السادس الأمريكي، د.ت)

(٢) هذا النظام الدولي الجديد يتجاذبه إستقطابان، قديم وحديث، فلا القديم قابل للإنسحاب من المسرح الدولي، ولا الجديد قادر على فرض قواعده وأسسه (عريب الرنتاوي، د.ت)

(٣) تعددت مظاهر تراجع القدرات الأمريكية، فعلى المستوى الاقتصادي انخفضت نسبة اسهام أمريكا الناتج العالمي لصالح دول أخرى كالصين وألمانيا، وانخفض معدل نموها الاقتصادي مقارنة بهذه الدول، كما ارتفع حجم ديونها. وترتب على ذلك تراجع قدراتها على تحمل تكلفة تحركاتها العسكرية في العالم أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة البطالة فيها، وحاجتها إلى تحديث البنية الصناعي (هلال، ٢٠١٥).

(٤) السياسة الأميركية تجاه منطقة شرق المتوسط اليوم هي في الغالب سلسلة من العمليات العسكرية التكتيكية مع تراجع الدبلوماسية الأمركية لحساب الوجود الأمني والإستثمار الاقتصادي (المكاحلة، ٢٠١٨).

(٥) شكل العامل الجغرافي بالنسبة لروسيا سبباً اساسياً من الأسباب التي دفعتها للبحث عن وموقع متقدم في منطقة شرق المتوسط العربية (خليل، ٢٠١٩، ١١٠).

(٦) هدفت عملية عاصفة الحزم إلى إعادة ترتيب توازن القوى في العالم العربي، وإرسال رسالة واضحة لدول إقليمية ودولية بأن التحالف الجديد عازم على الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه وردع إيران ومنعها من التغلغل في الشؤون الداخلية للدول العربية (شبانة، ٢٠١٥).

(٧) عكست الأهداف الجيوبوليتيكية الروسية في العالم العربي الآن وجود خطوط حمراء لروسيا الاتحادية ومن الواضح إستعدادها للدفاع عنها بقوة (خليل، ٢٠١٩، ١١٠).

(٨) ركزت موسكو منذ فترة طويلة على كبح النفوذ الأمريكي في الخارج، اذ ورث بوتين وجهة النظر هذه وتصرّف على أساسها بطرق جديدة. فمنذ البداية، سعى إلى إعادة إنخراط روسيا في الشرق الأوسط وهو أكثر واقعية واستعداداً من أسلافه لتنمية العلاقات مع كافة الأطراف

في المنطقة ، ومع ذلك، فإن رؤيته المعادية للغرب دفعته إلى تعزيز أعمق العلاقات مع قادة ذوي التفكير المماثل من أمثال الرئيس السوري بشار الأسد (Borshevskaya, 2021).

(٩) حاولت روسيا تعزيز وجودها في الشرق الأوسط بصفة عامة وشرق المتوسط على وجه الخصوص، حيث عرضت المساعدة في المحادثات بين تركيا واليونان من أجل تطوير حوار بناء يهدف إلى حلول مقبولة للطرفين (ع. محمود، ٢٠٢٠).

(١٠) في ظل الطموحات التوسعية للغرب فإن التفكير بواقعية فرض نفسه على تصورات النخب الروسية لتنويع تعاملات بلادهم والعمل لأجل وفرة من التصدي السياسي لمجابهة عملية تطويق روسيا (لوصيف، ٢٠١٨، ١٦١).

(١١) تركيا الدولة صاحبة الحدود الجغرافية الأطول مع سوريا ، التي دعمت القوى التي تقاتل النظام السوري في الداخل والقادم بعضها من الخارج على شكل أفراد وجماعات إعلامياً وعسكرياً و لوجستياً لذا كان من المناسب لروسيا إستقطاب تركيا (نعمة، ٢٠١٦، ١١٨–١٢٠).

(١٢) كان من الواضح أن التفضيلات الإستراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه سوريا أصبحت تتمثل في أن الطريق الوحيد للخروج من هذا الصراع هو مفاوضات بين المعارضة والنظام ، وكانت إدارة أوباما منشغلة تماما بموضوع إتمام الانسحاب من العراق والخروج من الأزمة المالية التي شلّت الاقتصاد الأميركيّ والغربيّ عموماً ، وعندما اندلعت الأزمة السورية، لم تُخفِ واشنطن خشيتها من إنعكاس حال عدم الإستقرار في سورية على وضع قواتها في العراق ، لذلك كانت تفضّل تحقيق أكبر قدرٍ من الهدوء الإقليمي حتّى تتمكّن من إنجاز سحب قواتها الامر الذي يفسّر تلكّؤها الدخول في الأزمة السورية لتغيير موازين القوى الإقليمية ،على الرغم من الدعوات العديدة من داخل واشنطن والعالم العربيّ للقيام بذلك (قبلان، ٢٠١٥، ١١).

(١٣) شكلت الإستراتيجية العسكرية–السياسية الإسرائيلية في المسألة السورية جوهر هذه العلاقة، فهذه الإستراتيجية يمكن رسم ملامحها بأربع نقاط، هي الإجراءات الرامية إلى الحيلولة دون استخدام أراضي سوريا من جانب إيران لمهاجمة إسرائيل، ومنع توريد أنواع حديثة من الأسلحة لحزب الله، ومنع سقوط النظام السوري بشكلٍ يؤدي لأن تنهار معه المؤسسة الأمنية العسكرية التابعة للنظام والتي تلتزم مُنذ أكثر من أربعين عاماً بعداوة باردة مع إسرائيل، أما النقطة الأخيرة فمحورها منع هيمنة التيارات الإسلامية السُنية على المشهد

السياسي السوري، وهُما بالضبط النُقطتان التي تشترك فيهما إسرائيل مع الإستراتيجية الروسية (ر. محمود، ٢٠١٦).

(١٤) في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠، شهدت منطقة الخليج ما أسمته صحيفة الأهرام المصرية في اليوم التالي "كارثة عربية مفزعة". فقد قامت إحدى الدول العربية بإحتلال دولة عربية أخرى لينهار أحد أعمدة نظرية

الأمن العربي (محمد عبدالسلام، ٢٠٠٣).

(١٥) بدأت شروخ كبيرة في النظام العربي بعد حرب الخليج ١٩٩١ لتترتب عليها بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٩١ لتفقد نظرية الأمن القومي العربي إطارها الدفاعي (محمد عبدالسلام، ٢٠٠٣).

(١٦) جاء تفكك الإتحاد السوفييتي كقوى عظمى ليصب في هذا الاتجاه ، الأمر الذي ظهرت معه تأثيراته السلبية على مجمل الأمن العربي نظراً لإرتباط بعض الدول العربية بروابط قوية مع السوفييت (عثمان، ٢٠٢١، ١٦٣).

(١٧)إن الأمن القومي ابتداءً هي حالة ذهنية ينبغي وجودها لكي يتم الإنتقال إلى المرحلة اللاحقة الخاصة بدراسة حالة إستنباط نظرية الأمن القومي اللازمة التي تلبي هذه المتطلبات (القصاب، ٢٠٠٨).

(١٨) يربط عبدالحي كريط بين نتاج الدول القمعية العربية ، وبين وهم النظام الأمني العربي لان الأولى هدفها أمن سلطتها (كريط، ٢٠٢٢).

(١٩) في العاشر من تموز سنة ٢٠٠٢ قدّمت مؤسسة (راند) للدراسات تقريراً وضعه (لوران مورافيتش) المحلل الإستراتيجي فيها، إلى هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية. تألف التقرير من أربع وعشرين نقطة خصصت لدراسة الوضع في المنطقة العربية ، وخلص التقرير إلى إقتراح ما وصفه بأنه الإستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط . اشار التقرير بالحرف ما يلي: العراق هو المحور التكتيكي ، السعودية هي المحور الاستراتيجي ، مصر هي الجائزة (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩).

المصادر

الأسطول السادس الأمريكي USA Sixth Fleet. (د.ت).

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2011/3/1/

الحمامصي، م. (٢٠١٦). *الأمن القومي العربي في مرمى الأزمة السورية Arab National Security in the Crosshairs of the Syrian Crisis*.

الشيخ، ن. (٢٠١٧). الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط – حدود وملامح التغيير Russian Strategy in the Middle East – The Limits and Features Change. *مجلة السياسة الدولية*، ٢٠٩.

القصاب، ع. (١٣، أيار، ٢٠٠٨). *تهديدات الأمن القومي العربي Arab National Security Threats*.

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:3eL0VCVXvkgJ

الكيلاني، هـ. (١٩٩٦). *مفهوم الأمن القومي العربي The Concept of Arab National Security*.

المرهون، ع. ز. (٢٠١٦). سورية والأمن القومي العربي Syria and Arab National Security. *جريدة الرياض*، ١٧٣٥٧.

المكاحلة، ش. (٢٠١٨). استراتيجية واشنطن الجديدة في شرق البحر المتوسط Washington's New Strategy in the Eastern Mediterranean. *صحيفة رأي اليوم*.

المنير، م. (٢٠١٦). *الأمن القومي العربي–الواقع وآفاق المستقبل Arab National Security-Reality and Future Prospects*.

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. (٢٠١٩). مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي The Greater Middle East Project and its Impact on the Arab Regional System. في *الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية*

والاستراتيجية.

حسن العاصي. (٤، نيسان، ٢٠١٧). *تحديات الأمن القومي العربي Arab National Security Challenges*. https://www.sawaleif.com.

خالد العموش. (تشرين الآول، ٢٠٠٨). *الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية Arab National Security and Regional and International Changes*.

https://alrai.com/article

خضر، م. (١٠، أيار، ٢٠١٧). *تعريف الأمن القومي Define National Security*.

https://mawdoo3.com

خليل، و. (٢٠١٩). *روسيا الأوراسية كقوة عظمى Eurasian Russia as a Great Power* .

سلمان، خ. إ. (د.ت). العراق ودول الجوار الإقليمي Iraq and the Neighboring Countries. *المجلة السياسية والدولية* .

https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_9_12943_594.pdf

شبانة، غ. (٢٢، نيسان، ٢٠١٥). *عملية عاصفة الحزم _ الأهداف والمخاطر Operation Decisive Storm - Objectives and Risks*.

https://studies.aljazeera.net/en/node/3855

عبدالعال، أ. أ. (٢٠١٨). *الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق Arab National Security Between Theory and Practice*.

عثمان، و. ا. (٢٠٢١). أثر متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي The international system changes impact on the Arab regional security. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ٩* .

عريب الرنتاوي. (د.ت). *نظام عالمي جديد"...قراءة أولى في نتائج قمم بروكسل وجنيف A New World Order ... A First Reading About Results of the Brussels and Geneva Summits*.

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:FeX9YN0CI8YJ:https://www.alhurra.com/different-

عنبار، أ. (د.ت). *المعادلة الاستراتيجية الجديدة في الشرق الأوسط The New Strategic Equation in the Middle East*. مركز باحث للدراسات الفلسطينية.

قبلان، م. (٢٠١٥). *المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية The Regional and International Polarization of the Syrian Issue*.

كريط، ع. (٢٠٢٢). هشاشة بنية النظام السياسي العربي The Structure Fragility of the Arab Political System. *صحيفة القدس العربي*.

لوصيف، ا. (٢٠١٨). جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية Geopolitics of the Russian foreign policy. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*.

مجموعة باحثين. (٢٠١٦). *فهم النظام الدولي الحالي Understanding the Current International System*. مؤسسة راند الأمريكية.

محمد عبدالسلام. (١١، كانون الثاني، ٢٠٠٣). *حقائق وأوهام الأمن القومي العربي Realities and Illusions of Arab National Security*. https://www.swissinfo.ch/ara/

محمد نادر العاني. (٢٠، أيلول، ٢٠١٩). *الدول العربية – محطات من الفوضى الخلاقة Arab Countries - Stations of Creative Chaos*. https://resalapost.com/2019/09/20/

محمود، ر. (٢٦، حزيران، ٢٠١٦). *تحولات الاستراتيجية الإسرائيلية في سوريا Shifts of Israeli Strategy in Syria*.

محمود، ع. (٢٠٢٠). الأزمة اليونانية التركية The Greek-Turkish Crisis. *صحيفة الأهرام*، ٤٨٨٦.

مرقص، س. (٢٠٢١). استراتيجية أمريكا شرق المتوسط America's Eastern Mediterranean Strategy. *صحيفة المصري اليوم*.

مركز باحث للدراسات. (٢٢، حزيران، ٢٠٠٦). *مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على الأمن القومي العربي The Greater Middle East Project and its Implications for Arab National Security*. https://bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=24052&cid=24

ناصر، إ. (د.ت). *الدولة المارقة Rogue State*. https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:OaZF5CwrRfYJ:https://political-

نعمة، ك. هـ. (٢٠١٦). *روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة* ***Russia and the Middle East After the Cold War***.

هلال، ع. ا. (٢٠١٥). الشرق الأوسط.. بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي **The Middle East ... Between the American Retreat and the Rise of the Changing Forces in the International System**. *مجلة آراء حول الخليج*، ١٠٣.

Borshevskaya ،A. (8, November, 2021). ***The future of Putin's war in Syria*****. The Washington Institute for Near East Policy: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis**